

الحكم الذاتي

- ١ -

روى بعضهم أن أهل بخارى^(١) لما دهمهم الروس طلب اليهم أميرهم وعقلائهم أن يعدثوا لهم ما استطاعوا من القوة الدفاعية لحماية وطنهم العزيز - فما كان جوابهم إلا أن قالوا: كيف نغلب على أمرنا ونحن نروي الأحاديث الشريفة صباح مساء، إن أميرنا قد خرج عن القصد وضعفت ثقته بالدين - فلما كان أعداؤهم على الحدود عمدوا إلى المساجد يقرأون الحديث الشريف ويوجهون أنفاسهم إلى جهة العدو وهم يظنون أن أنفاسهم أبلغ في احراقه من نار المدافع - والواقع إن أنفاسهم لم تكن عنهم شيئاً بل أخذت بأنفاس بنادق الروس. عمل هؤلاء دل على أنهم لم يؤمنوا بأن لكل حادث سبباً، ولكل مقصد وسيلة وعدة، وأنه يستحيل أن يتوفر الدفاع إلا بتوفر أسبابه وهي صنوف القوة.

لا أخفي على القارئ الكريم أنني أمسك القلم عن تقرير أولئك البخاريين إن صحت عنهم الرواية لأني أشعر بأنا وما نحن فيه من التشبث بالحكم الذاتي القريب أشبه الناس بهم فتأخذني النمرة على مواطني فأكف عن اللوم اشفاقاً لا تسامحاً.

يزيد الاستقلال الفجائي، يزيد الحكم الذاتي من الغد ولم نعدله من العدة إلا نفظاً تذهب به الرياح. ذلك بأن القول لا يكلف المرء عناءً كبيراً، بل هي قولة تخرج من فيه يقول نحن نطلب الاستقلال ويزيد عليه الانكليز بالهين اللين. وما كان لامة أن يتوفر لها هذا المطلب إلا بعدده وأقلها الاستعداد الكامل من جميع الوجوه. ولكن هذا الاستعداد يكف رجال الأمة ما لا يسبداً يصرف على التعلم العام ويكلف شيئاً عناءً وصحراً طويلاً في تحصيل ضروب الكفاءة القومية من العدية إلى التجارية إلى الصناعية إلى الكفاءة الأخلاقية. يكلف نساءنا مراقبة جديدة لأطفالهن وتمريضهن على حب الأقارب والوطن، على الصدق في القول والعمل، وتلقينهن إنهم ما خلقوا إلا ليعملوا بخير بلادهم.

تلك هي أعمال تجسم فيها المشقة، غير أن الأقوال ما أهونها على لسان القائل، أو قلم الكاتب، فلا تكلف المرء إلا أن يقرر أنه وطني (ولا نزاع في أن كل حي يحب لوطنه) فهو لا يخسر بهذا شيئاً، بل ربما كسب بفضل هذا القرب كثيراً.

(١) نشر بالعدد ١٦٠ من الجريدة ر ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٠٧ بعنوان « في سبيل الحكم الذاتي »

على انا نحسبنا الى الآن لم نسلب استقلالنا القانوني الذي نالته مصر بالمعاهدات الدولية وانه لم يكن قاصراً على كونه منحة منحت لعائلة محمد علي باشا الكبير ، بل هو امتياز أعطى للأمة المصرية كما يؤخذ صراحة من نصوص الخطابات التي دارت بين انكيترا وفرنسا وبين الباب العالي بمناسبة زول اسماعيل باشا الخديو الاسبق عن أريكة الخديوية . لم تتغير الصورة القانونية لذلك الاستقلال ولا فقدناه . ولكن الضعف قد حرماننا من مزاياه . وإن هذا الحرمان لا يزول طبيعة إلا بزوال سببه وهو الضعف .

اعتاد بعض الناس الذين يريدوننا على أن نقف على الأبواب لتطلب فضلة من الاستقلال تعطى لنا هبة خالصة لا عوض فيها ولا رجوع — اعتادوا على ان يصنعوا من يقول هذا القول بأنه من المخدرين لاعصاب الوطنية أو المارقين منها أو المحيين للاحتلال — ولكن هذه الألقاب التي يوجد بها بعضهم على بعض من حين الى حين ليس من شأنها أن تخيف القائل الحق ولئن أخافته فإن الرمي بمنزلة البخاريين الأولين ، بل الرمي بقصر النظر ، والقذف بطلب النتيجة من غير مقدمات صحيحة أكثر رهبة من التشهير بتلك الألقاب العامة . وإن من يحب وطنه لا يثنيه عن خدمته طم الشهاتين .

فإن أردتم الاستقلال فحولوا ألسنتكم وأفلامكم وشيئاً من قواكم وأقليلاً من أموالكم الى التربية والتعليم العام فإنه السبب الوحيد للاستقلال ولا شيء غيره .

وإليك أيها القارى المنتصف أوجه هذا السؤال الذى كل من يطلب الاستقلال إما متعلم أو شبه متعلم ، فإذا فشا التعليم تكون النتيجة اللازمة عن ذلك هي كثرة المنادين به . أفلا يكون التعليم العام حينئذ على فرض ان الاستقلال ينال بالتداء هو العلة الوحيدة للاستقلال ؟ ومع ذلك فإنه ليس للناقد البصير ان يقول من غير تعسف أن هذا التعليم الحاضر الذي قصر المقصود منه على انه معمل مستخدمين يدور بهم دولاب الحكومة هو التعليم الموصل الى الحكم الذاتي . ولا يغلو الذي يقول ان هذا التعليم الحاضر على ما هو عليه لا يوصل الى شيء من سعادة الأمة . وإذا كان لا بد من معدات لتلاشي الوحدة القومية وفقد الاستقلال كان التعليم الحاضر خير المعدات الى تلك النتائج العدمية .

إنما التعليم المنتج وتقصد به التعليم والتربية معاً هو ذلك التعليم الذي يقصد به فرض أسمى وأرفع كثيراً من غرض تخريج الموظفين . هو ذلك التعليم الذي يكون غرضه العام تقليل الفروق الموجودة طبيعة بين أفراد الأمة الواحدة وتكثير عدد المشابهات بينهم حتى تتشابه أميالهم وآمالهم وتتوحد مقاييس تقديرهم لما يجري بينهم من الحوادث وتتقارب طاداتهم وأخلاقهم . فيقوى النسب الاجتماعي لامتهم . وصنفين طرائق ذلك تباداً .

- ٢ -

اني لأعلم أن القارئ لا يطيب له الخوض في مثل هذا الموضوع الذي لا يحرك من العواطف ولا يذب من الأعصاب كما هو شأن الكلام في الحكم الذاتي أو في الاستقلال والجلال . ولكن مع ذلك أؤكد له ان هذا التعليم العام^(١) هو الطريق الوحيد لتلك النتيجة المحبوبة ، فليصبر القارئ قليلاً حتى تمر بنظره هذه الصور الثلاث ثم امحكم بعد ذلك على مقدار اطراحنا لتربية أبنائنا . وكيف ان تلك التعاليم التي نحمل عليها أبناءنا البراء ليست إلا أساءة لهم وتقصيراً منا في العناية بشأن تلك الودائع الثمينة التي هي موضوع محبتنا وحناننا ومناط آمالنا .

هذا فقيه قديم في كتاب قد تصدّر لتعليم أبنائنا الكتابة والقراءة وشيئاً من القرآن وكثيراً مما فتح الله به عليه من الأحزاب والأوراد والمنظومات التي تتلى أمام الجنازات . هو شيخ تدل هيئته على أنه لا يحسن شيئاً حتى لا يحسن اختيار ألوان ملبسه الذي قام به يريح نظر الناظر لتخالف ألوانه . فكثيراً ما تكون من الألوان الزاهية المتنافرة كالقطن الأزرق مع الخزام الأحمر والحبة الصفراء والجوارب البيض والنعال الأحمر — وليس هذا كل ما يؤخذ عليه بل ترى حوله حلقة الصبيان في غرفة ضيقة عتيقة كسجون القرون الوسطى . يفترشون أرجلهم ، وجباههم تقطر من العرق وهم يحركون جذوعهم الصغيرة غير مختارين ، يصيحون بأعلى صوتهم مكرهين ، ولا يدري الواقف عليهم علام يصيحون ، ولماذا هم خائفون . ولم يلحظ تلك العصا الطويلة التي في يد سيدنا يمش بها عليهم وينزلها على من يشاء من مخرج صوته فلم يسمعه أو فترت قواه عن الاهتمام على تلك الحركة غير الطبيعية أو على من تأخر عن إعطائه الخميس^(٢) .

فترى الغلمان بين باكٍ قد أوجعه الضرب وضاحك صاخر يصبح على نعمة من غير أن ياولك لسانه شيئاً مما يحفظ — وهذا هو مظهر من مناظر التربية والتعليم الذي نعلق عليه الآمال الكبيرة . ولم يرضوا بهذا المنظر السخري على غيرنا بل نقاوه أيضاً الى أوروبا . فقد رأيت عام أول في معرض ميلانو كتباً باصرياً على هذا النحو من الوصف حتى لا يحرم

(١) نشر بالعدد ١٦١ من الجريدة في ١٦ من ديسمبر ١٩٠٧ بعنوان «الحكم الذاتي: التعليم العام: طرائقه»

(٢) الأجر على التلميم ، وكان يدفع كل يوم خميس .

غيرنا من النمشع بما لا يزال عندنا من طرق التعليم التي لا أصل لها في أصلنا .
 ذلك المربي الأول لا يعرف من واجبات التربية والتعليم إلا شيئاً واحداً وهو إمانة
 عواطف التلامذة بالضرب والسب والتخويف بما فوق ذلك . فهو القاتل الأول لشعور
 الحرية والمعدل الأكبر لنمو أبدان المتعلمين وملكاتهم إلا جزءاً مشوشاً من ملكة الحافظة
 هو نفسه لا يمكن أن يقدر أبسط الأمور تقديراً صحيحاً لأن مقياس التقدير في نظره هو
 مجموع ما سمعه من معلمه الأول من القواعد العامة العملية كورقة الحصى أو حجاب التحويلة
 والمنندل أو شهادة الزور في قضية زواج أو طلاق .

تلك هي إحدى الصور الأولى للتعليم . أما الثانية : فهي صورة قسيس من القريير أو
 الجرويت لا يختلف عن سيدنا كثيراً في القسوة ولكن في مظاهرها ، فإن طريقة تأديتهم
 هي تكليف العبي بأن يقبل الأرض أو يركع ويحشو على ركبتيه أو يكتب الواجب الثقيل .
 وأكبر الذنوب أن يتكلم العبي حتى أنك تراه يكف عن الكلام ولو صواباً — تقدير
 هؤلاء القسيسين الأشياء بقياسه ما يتعلق بمصلحة جمعيتهم أو يكون من شأنه نشر دينهم .
 وانهم لا يملكون العصبية المسلمين شيئاً من الدين النصراني ولكنهم لا يملكونهم أيضاً الدين
 الاصلاحي ، فيكون تعليمهم للمسلمين خالياً من مبدأ التربية النافع . وانك تجد منهم علماء
 أذكيا ولكن ما بالنا نحن المصريين جميعاً نسلم أولادنا إلى مربين لم ترض أمتهن عن مبادئهم
 ولم تأمنهم على أبنائنا ليربوهم فأبدتهم عنها وأقلت مدارسهم .

الصورة الثالثة : صورة فتى لا يتجاوز العشرين كل ماضيه العلمي أنه تعلم على أساتذة
 أكثرهم فتیان مثله فحصل بعد ذلك على الشهادة الابتدائية ومنذ حصوله عليها عين أستاذاً في
 المدارس الابتدائية الأميرية أو مدارس الجمعيات الخيرية . ذلك هو ثالث المربين . وهذا
 الشباب يعرف كثيراً من البدهاجوجيا خصوصاً ما يتعلق منها بالروابط بين التلميذ وأستاذه
 فيمضي بالطبيعة نصف الدرس بين خصام وصلاح . وهو في الواقع لا يفضل تلاميذه كثيراً
 في السن ، ولا في المعلومات ، فلا يستفيدون منه إلا حفظ ما يحفظه هو .

يخلق الولد على صورة أبيه وينشأ المتعلم على صورة أستاذه وقد رأيت صور أساتذة
 أبنائكم . فن ذا الذي يريد لأبنائنا وهم كما ذكرت مناط الرجاء في إصعاد هذه الأمة ، أن يكونوا
 على صورة ذلك الفقيه الذي يعلم القرآن وهو ليس متأدباً بشيء من آداب الدين . أو ذلك
 القسيس الذي لم يرض عنه قومه أن يكون معلماً فيهم . أو ذلك التلميذ الأستاذاً الذي لا يعرف
 طرفاً كبيراً من علم الاخلاق حتى يعلمه ؟ أظن أن صور بنيتكم إذا نشأت على هذا الوجه نشأت

مشوّهة في ذاتها غير مشابهة لغيرها . فيكون بين كل فرد منهم وبين الآخر تلك الفروق الظاهرة بين الفقيه والقسيس والتلميذ الأستاذ . وكل هذه الصور باجماعها أو انفرادها تخالف كثيراً صورتكم أنتم بوصف أنكم آباء .

على هذا يكون التعليم بطرائقه الثلاث الحاضرة غير منتج الغرض الخاص الذي هو إخماء قوى الناشئ وملسكاته حتى تبلغ كلها الممكن . ولا هو بمدرك الغرض العام وهو تقليل الفروق الطبيعية بين الأفراد وتكثير المشابهات بينهم ، لئتم بذلك التضامن الذي هو قوام النسيج الاجتماعي للأمة .

لذلك يرى العقلاء هنا أن الحاجة داعية الى تنظيم التعليم العام وتوحيد جميع طرائقه كما صيحيء بعد .

— ٣ —

إذا جاءك شيخ جليل كاسف البال يكاد يتميز من الغيظ يبتك شكواه ويعظم بلواه يسخط على الحرية والمساواة ويمقت التمدين الجديد والعلم والتعليم — كل ذلك لأن ابنه يعقه فلا يطيع له أمراً ولا يصغى إلى نصائحه ويظهر استخفافه بأبيه ويتأفف من أفكاره القديمة ويتمهل مما بقي من سلطة الأبوية وذلك جزاء لعنايته به ورعايته حق الرعاية وانفاق ماله عليه حتى تعلم وتخرج من المدرسة الثانوية أو العالية — فلا تعجل بمجاراة ذلك الأب التعيس على تفضيل الجهل على العلم، ولا تلق كل اللوم على ذلك الابن العاق، بل لك أن تلوم نظام التعليم الذي لا قاعدة له من الدين ولا من علم الأخلاق .

كذلك لا تلم الفتاة التي تخرجت من مدرسة الراهبات إذا ألقيتها عدعة الشبه بأمرها في زيها وميلها وإشاراتها في الحديث نائية عن أترابها لا تسمع من إحداهن كلمة إلا مسخرت منها . فإذا ألقيتها كذلك منقطة عن أهلها فلا ترمها بسوء الخلق فإن الفضل في قطع أوصال الشبه بينها وبين قومها إنما هو لأنها تعهدت على غير قاعدة من آداب دينها ولا على مبادئ أخلاقية تعنى عنها الآداب الدينية .

يتعلم الشاب في مدارس الحكومة طرفاً من كل علم، ولكنه لا يأخذ عن معانيه الكثيرين المختلفين في الأجناس والمبادئ والأخلاق شيئاً ينمي قوى نفسه، ويغلب حامل الخير فيها على حامل الشر أو على الأقل شيئاً من آداب قومه حتى لا تبدو بينه وبينهم القطيعة والنفرة .

لست ممن يتشبهون بوجوب تعليم دين بعينه، أو قاعدة أخلاقية معينة . ولكنني أقول بأن التعليم العام يجب أن يكون له مبدأ من المبادئ يتمشى عليه المتعلم من صغره إلى كبره وهذا المبدأ هو مبدأ الخير والشر وما يتفرع عنه من الفروع الأخلاقية .

لا شك في أن نظريات الخير والشر كثيرة التباين ولكن الواجب على كل أمة أن تعلم بنيتها نظريتها هي في هذا الشأن فعندنا (مصر) أن مبدأ الخير والشر راجع إلى أصل الاعتقاد بأصول الدين ، فعليه يجب أن يكون الدين من هذه الوجهة الأخلاقية هو قاعدة

(١) نشر بالعدد ١٦٢ من الجريدة في ١٧ من سبتمبر ١٩٠٧ تحت عنوان « الحكم الذاتي: التعليم العام: قاعدته »

التعليم العام . ولا شك في أن جميع الأديان السماوية تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر وتدعو للإيمان بالله واليوم الآخر ، وأن من يعمل منقال ذرة خيراً يره ، ومن يعمل منقال ذرة شراً يره . فلا صعوبة في تعليم التلامذة المحتاجي الدين تلك المبادئ الأخلاقية العامة .

ربما تأتي الصعوبة في تنفيذ هذه الفكرة النظرية وتبينها في كتاب يضم فروعها — أقول أنه لا شيء أضرّ في تعليم المبادئ من الاعتماد على الكتب . فإن خير التعليم هو ما اطرح فيه المعلم جانب الكتاب ، وأقبل على التلميذ يناجي روحه فيكمل ملكاتها لتقوم بالواجب عليها في الحياة . وأنا بذلك أحوج الى المعادين منا الى الكتب التي تشمل المبادئ الأخلاقية . ولئن قام عذر نظارة المعارف الحالية في قلة المعلمين الأكفاء الذين يمكنهم تربية أخلاق الناشئة على قاعدة واحدة فإن الحكومة لا يمكنها أن تقدم عذراً مقبولاً على طول اغفالها لتربية المعلمين ، وتركها التعليم العام يجري في البلد من سنة الى سنة لا قاعدة له إلا الصدفة البحتة .

من يرجع الى تاريخ التعليم في بلدنا يجد انه كان قبل القرن التاسع عشر موافقاً لحالة أهل البلاد جاريًا على قاعدة دينية ولكنه كان منحصراً في دائرة ضيقة لا تنفذ أشعتها في الحجب الكنيئة التي تحيط بها — ونعني بهذه الدائرة أسوار الجامع الأزهر — غير أن نتيجة التعليم لم تكن قطع الصلة بين المتعلمين وبين غيرهم من الناس كما هو حاصل الآن .

عمدت الحكومة في القرن التاسع عشر الى انشاء المدارس العادية على النظام الاوربي لتعليم العلوم الحديثة العملية فلم تفتن الى جعل التعليم وطنياً أو بعبارة أخرى الى ادخال قواعد آدابنا القومية وأخلاقنا الى تعاليمها فكانت مدارسها كما هي الآن أشبه شيء بفابريقات تخرج منها موظفين . ثم جاء بعد ذلك تعليم البعثات الدينية الكاثوليكية وغيرها فلم يقرب متعلمينا من أممهم . ولم ينقل اليها المذاهب الحديثة في التعليم ، وأخضعها جعل المدرسة مدرسة يحيط فيها التلميذ عالمًا بما حوالبه من جميع الحوادث كالوقوف على الحركات الاقتصادية والتجارية لأمة والاطلاع على مبادئهم الأخلاقية وطرائق تقديرهم للحوادث ، الى آخر ما يجعله يخرج من المدرسة كأنه لم ينقطع يوماً عن العيشة بين أفراد الأمة فيكون منهم ويكونون له . بل جاء تعليم تلك البعثات ضغناً على إبالة كما وصفنا قبل .

بفضل هذه التعاليم أصبح المتعلم من غير أن يشعر لاصلة بينه وبين الأمة الا صلة القرابة لبعض أفرادها ولا شبهه بينه وبينهم الا في اللون .

الغرض العام لكل أمة من التعليم هو صبغ بنيتها بصبغة واحدة حتى يصبحوا بقدر الامكان متشابهين في الأخلاق والميول والعادات . فطار الناس مختلفين في الأموجة والملامات

مندفعين الى الحرص والافانية . وهذا الاختلاف يجعل بينهم فروقاً عظيمة ، معها لا يمكن التوفيق بين مصلحة الفرد ومصلحة الجمهور . فالتعليم العام — على قاعدة واحدة يقلل من تلك الفروق ويكثر من المشابهات بين الافراد . فاذا ضافت بينهم دائرة الفروق ، سهل عليهم أن يكونوا مجموعاً متشابهه الأجزاء يكاد يرى بعين واحدة ويسمع بأذن واحدة ويحس بقلب واحد . وذلك معنى الوحدة القومية التي ينشدها كل من يريد أن يحمل الأمة على الأخذ بأسباب سعادتها .

لا يدع القارئ هذه الألفاظ الاصطلاحية «الفروق والمشابهات» ولا يلويه عدم ألفها عن قراءة هذا المقال فان كل ما يزيد منها هو أن أفراد الانسان طبيعية غير متحددين ولا متشابهين في الخلقة ولا في الخلق فتعليمهم على طريقة واحدة وقاعدة واحدة يضيع شيئاً كثيراً من اختلافهم في النظر ويوجد بينهم شبيهاً كثيراً في الحكم على الأشياء فيسهل اتفاقهم — إن الطيور على أشباهها تقع — ومتى سهل اجماعهم حصل لهم الوحدة القومية التي هي أس كل الأعمال العامة من بناء الكنائس إلى أعلى درجات الحكم الذاتي .

هذا هو الغرض الرشيد من تعليم الأمة . وكل تعام لا يؤدي هذه النتيجة فانما هو تعليم أبتز ولا أصل له ولا فائدة منه لغير شخص المتعلم الذي يصبح به مهندساً يعرف حساب تصرف الماء ومقاومة المواد ، أو طبيباً يعرف الأمراض البدنية ودوائها ، أو قانونياً يحفظ ما قاله العلماء في فروع القوانين . أولئك يحصل لهم من علمهم هذا لذة ومن نتائجها ربح . ولكنهم مع ذلك لم يكونوا في المنسوج الاجتماعي للأمة إلا قطعاً منفصلة بعضها عن بعض غير متماسكة في ذاتها . وهذا يدلنا على مقدار فساد التعليم في بلد يكون متعاموه على هذا الوصف من التفرق في النظر والتباعد في الصفات .

يقول بعضهم «الجهل خير من التعليم الناقص» والجهل عدم والتعليم الناقص مرتبة من مراتب الوجود العامي ولا يكون العدم خيراً من الوجود . غير أني مع هذا أقول وأنا شديد الاقتناع بصحة هذه القاعدة — ان التعلم الذي فقد غرضه العام الذي ذكرناه من شأنه أن يقطع كل صلة بين المتعلم وبين غيره بل بين أفراد المتعلمين الذين لم يتعلموا على طريقة واحدة ومبادئ متشابهة . ويترتب على هذا أن الفروق الطبيعية يزداد عددها فيما بينهم . فتكون النتيجة أن الجهل قد ترك الفروق الطبيعية على حالها لا ضابط لها إلا المنفعة الشخصية للأفراد وأما هذا التعليم الأبتز فانه قد زاد في عددها بعد نفقات أتقها المتعلمون وأوقات طويلة أضعوها في سبيل هذا التعليم العقيم .